

فتعقل ذلك الشك وقت كونه آية لا وقت كونه موضوعا واما كونه
ناظرا الى كونه مصدرا فله احتمالان احدهما ان يكون وقتا فاما
متوا عطفيا على الجزاء فتعقل ذلك الشك الى الموضوع لاحاصلا وقتا
كهن الشك موضوعا واما ثانيا ان يحذف المضاف اعني الوقت
الى الالة على ان يكون ظرفا متوا خبرا اي فتعقل ذلك الشك وقت
التي احاصل وقت كونه الشك الى الوقت كونه موضوعا
والاول من هذين الاحتمالين السلم من التكلف الا ان يرد عليه كما يرد
على التوجيه الاول اعني قوله الشارح لا زمانة الموضوع له في موضوع
ان الظاهر لا منافاة بين كون تعقل الشك الى الموضوع وبين
كونه الشك موضوعا حيث ثبت الاول وينفي الثاني اذ لا يخفى انه
على تقدير كونه الشك موضوعا فتعقل الى الموضوع له هذا وقد
ظهر منه ان ما روي الشارح من احتمال مصدرية تعقل على ما يرد
اليه تقديم ذلك الاحتمال على ما كان على ترجيح ذلك الاحتمال بشرح
الرسالة ليس براجح بخلاف احتمال كون تعقل فعلا فانه لا يرد عليه
ما ذكرنا تارة وقد ذكر في بيان قوله المصنف انه الموضوع له الى الالة
الموضوع له وقال وهو عطف على الالة اقوله لعل هذا اشارة الى ما قد
اورد على ما نقلنا ان كونه الالة مفعولا له تاويله قوله لانه القدر
المشكوك

الشك بين الجمع على تعقله حصل الالية بالبيان حاصله ان تعرض
لالية ولم يتعرض لتعقيد الموضوع له لانه الالية هو القدر المشكوك
بين جميع ما وضع له بهذا الموضوع بخلاف التعقيد المذكور فانه
فيه لازم في البعض كالموضوع على ما اشار اليه في طائفة فيما سبق على
قوله لا يكتفي في قوله ولا يخفى عليك ان مجرد القول بان موضوع محل
واحد من هذه الشخصيات لا يكتفي والخم في قوله ولانه المورث
في تفرغ قوله فالوضع على لولم فاما يرد في المعنى الاول كالمعنى
من العيين المذكورين واما في المعنى الثاني فله يظهر لك ما ذكرنا
بالشارح المصادق قوله ويليه تسمية الوضع للموضوع العام وضمها
عاما لموضوع له عام الاظهر ان يقول ويليه تسمية الوضع
وضعا عاما لموضوع له خاص فان تسمية الوضع لموضوع عام
عبارة التسمية فان كان الواقع بخلاف ذلك بخلاف ذلك
الوضع العام للموضوع له الخاص فانه لا يحتمل فيه ذلك
نظرا الى الواقع ولا نظرا الى التسمية وبيان
يجاب بان تحقيق كون وضع هذا القسم وضعا عاما لموضوع
له خاص وتكمله انما يكون عند هذا الكلام من المصنف فلا يرد عليه

الموضوع

الموضوع